نحـو تقويـم شامـل للعمليـة السياسيـة...

اتخذت قضية طارق الهاشمي، التي كان يُفترض أن تعالج في إطار القضاء، بعيداً عن الإعلام، وبمنأى عن التسييس المباشر، طابع أزمة تستهدف العملية السياسية، وما تحقق لها من مكاسب.. وهي مكاسب في كل حال وان كانت لا ترقى إلى مستوى ما يتطلع إليه الشعب العراقي، من تكريس للاستقرار وضمان الأمن وتعزيز لدولة المؤسسات والقانون والحريات وحقوق الإنسان.

■ بقلم: فخري كريم

ولقد سبق للمدى قبل يومين وفي (كلام اليوم) أن أوضحت موقفها بالتفصيل من هذه القضية الحساسة، حيث حرصنا في ما نشرناه على أن نكون موضوعيين، بحيث لا يبدو من كلامنا أية نزعة تفسر على أنها محاولة للانتقام من الهاشمي، ولا أية نزعة أخرى تفهم على أنها ضد إجراءات القضاء والعدالة في الاقتصاص ممن يعبث بأمن الناس وحقوقهم. لقد قلنا إن الموضوع يتطلب تركه بيد القضاء العادل الموثوق فيما يراد جهد سياسي آخر لا صلة له بعمل القضاء، وهو جهد يضمن تفادي التداعيات السياسية المتوقعة عن القضية.

ويبدو أننا ملزمون دائما للتحسب للدوافع والتداعيات وذلك لأن جوهر المشاكل دائما يتعلق بطبيعة بناء الدولة والمؤسسات وطبيعة تركيبة القوى السياسية والتمثيل فيها وهو حال يحضر بقوة في أي مشكلة تواجه السياسة أو الأمن.

إن غياب المفهوم الحقيقي لهوية الدولة والتنازع بين أمراء الطوائف على التمويه عليها، من خلال مواصلة التصرف العابث بها على هواهم وفي إطار المحاصصة في تقاسم نهب ثروات البلاد وقضم الحريات العامة والخاصة والتجاوز على حقوق ومصالح المواطنين، أدت إلى تدوير إنتاج الأزمات والحيلولة دون أي تقدم حقيقي باتجاه إنهاء مراوحة البلاد، قدر تعلق الأمر بالأزمة الحقيقية التي تعني المواطن العراقي بغضّ النظر عن توصيفه الديني والمذهبي والعشائري والسياسي، التي تتجسد بانعدام الخدمات في المجالات الحيوية التي تمس صميم مصالح العراقيين.

إن إدانة الهاشمي في قضايا إرهاب أو براءته، أمر موكول للقضاء، وله وحده الحكم بشأنه. وتتطلب المعالجة القضائية وفقاً لسياقات العدالة ومضامينها وأسسها، عزلها "من حيث سير التحقيق ونتائجه" عن السياسة والسلطة التنفيذية المباشرة. لكن القوى السياسية وأطراف العملية السياسية معنيون، دون تدخل في القضاء، بالبحث في البيئة والعوامل التي تساعد في الحيلولة دون التدهور الذي قد يترتب على مثل هذه الحالات، ويفاقم نتائجها، التي من شأنها انزلاق البلاد إلى أزمة أعمق، تعقّد المشهد السياسي وتضفي عليه طابع الاستعصاء على المعالجة.

ويبدو واضحاً اليوم، أن قضية الاتهام الموجه إلى السيد طارق الهاشمي، لا تعدو كونها نتيجة عرضية ثانوية للوضع السياسي الذي اخذ بالتأزّم، وظلت عناصره تتراكم منذ بدء الولاية الثانية للسيد نوري المالكي رئيس الوزراء، والمرتبطة بنهجه في إدارة الحكومة وشؤون الدولة بمختلف مرافقها الحيوية، وهو نهج يتميز بالانفراد والتسلط وتغييب الآخرين خلافا لما اتُّفق عليه، بين الأطراف الرئيسية معه من أسس واشتراطات وتعهدات.

ومن أهم ما اتُّفقَ عليه في مباحثات أربيل، في إطار مبادرة رئيس إقليم كردستان؛ اعتماد المشاركة الجدية في اتخاذ القرار، وتغليب روح التوافق الوطني، وما تقتضيه من نهج وتوجهات وتدابير. وتجنّب السلبيات التي رافقت ولاية المالكي الأولى، وكانت في أساس الاعتراضات الواسعة من قبل الكتل السياسية على منحه الثقة في ولاية ثانية، ومن أبرزها النزوع المتزايد لديه نحو الاستئثار في الحكم والانفراد في اتخاذ القرارات، وتغييب الآخرين، حتى المقربين منه، من دون استثناء أعضاء حزبه وقائمته وكتلة التحالف الوطني.

إن استمرار هذه السياسة منذ بدء الولاية الثانية للمالكي، خلقت بيئة مناسبة لتشويه العملية السياسية، وأضفت عليها جواً قاتماً من التشاؤم والشكوك على الصعيد السياسي العام، ونزوعا نحو اللا أبالية والقلق في أوساط الجماهير الشعبية الملتاعة والمغلوبة على أمرها. ومثل هذا الوضع يتطلب توجهاً عقلانياً مسؤولاً من الأطراف كافة والكتل السياسية المشاركة في الحكم والمغيبة عنه للالتفاف حول مبادرة لتقويم العملية السياسية تقويماً شاملاً بمختلف جوانبها، الحكومية والبرلمانية وغيرها، لانتشالها من الأزمة الخانقة التي تعيش في دوامتها. ومن الممكن البدء من حيث انتهت مبادرة أربيل والانطلاق من نتائجها الأولية التي تم الاعتراف بها، وبالتواصل مع اللقاءات والاجتماعات التي عقدها وما يزال يواصلها رئيس الجمهورية، وهي بمجملها تتفاعل مع ما يطرحه قادة كتل وقوى يسعون إلى الوصول إلى حلول عملية، إضافة إلى اللقاءات الجارية مؤخرا في كردستان.. والوصول من ذلك إلى اتفاق هو بمستوى برنامج عمل للمرحلة المقبلة.

إن العودة إلى تلك المبادرة تبرّرها، الثقة التي تحظى بها من مختلف الأطراف، والحرص الذي تشعره به القوى المعنية بتقويم وتصحيح المسار السياسي في البلاد إزاء صاحب المبادرة، وما عرف عنها من وقوف على مساحة واحدة من جميع القوى، ما دامت تنطلق من حرص على حماية العراق والحيلولة دون انزلاقه إلى أي صيغة للمواجهة.

ولتفعيل مثل هذا التوجه، لابد من الإبقاء على تدابير القضاء ومقتضياته مستقلاً عن إي إجراء حكومي أو سياسي، وتجنّب خلطَ الأوراق، ومحاولة ابتزاز الآخرين تحت أي مسوغات أو دوافع. ويتطلب أيضاً ابتعاد الأطراف المتضررة سياسياً، والقائمة العراقية بالذات من التشنج والتعامل بردود أفعال متسرعة، بل على العكس من ذلك إبداء الحرص على مقتضيات العدالة وموجبات القانون، باعتبارها طرفاً مسؤولاً ومعنياً بمصائر البلاد. كما يستلزم من أطراف الحكم المقررة الابتعاد عن لغة التهديد والتعالي، والظهور بمظهر صاحب الولاية على مقدرات البلاد.

إن الأزمة التي تصاعدت خلال الأيام الماضية، تطرح تحديا سياسيا على جميع الأطراف، وفي مقدمتها، من بيدها زمام المبادرة وسلطة القرار، وهو امتحان للعملية السياسية والتوافق الوطني وقيم المشاركة السياسية، ومدى فعاليتها وقدرتها على تجاوز الصعاب، وتجاوز المخاطر التي قد تطيح بالوضع القائم، وتدفعه إلى متاهات الصراع المنفلت.. لكن كل هذا لا ينبغي أن يفهم منه أن مطالب وضرورات الإصلاح المطلوبة هي نتاج لمشكلة الهاشمي، وإنما هي، كما أوضحنا، نتاج لتراكم لم يعالج في حينه، وكانت (المدى) كثيرا ما قد أشارت إلى ذلك.

لقد أكدت التجربة أن وحدة القوى والارتقاء إلى مستوى المصالح الوطنية العليا، وتجاوز النزعات الفئوية والطائفية الضيقة والالتزام بالاتفاقات الجماعية وبالمبادئ المعروفة عن العمل المؤسسي، طريق سالك للعبور نحو المعافاة.

إن الأزمة التي تصاعدت خلال الأيام الماضية، تطرح تحديا سياسيا على جميع الأطراف، وفي مقدمتها، من بيدها زمام المبادرة وسلطة القرار، وهو امتحان للعملية السياسية والتوافق الوطني وقيم المشاركة السياسية، ومدى فعاليتها وقدرتها على تجاوز الصعاب

إن إدانة الهاشمي في قضايا إرهاب أو براءته، أمر موكول للقضاء، وله وحده الحكم بشأنه. وتتطلب المعالجة القضائية وفقاً لسياقات العدالة ومضامينها وأسسها، عزلها "من حيث سير التحقيق ونتائجه" عن السياسة والسلطة التنفيذية المباشرة

عودة الدبلوماسية الكويتية إلى بغداد في أسبوع

□ بغداد / المدى

اعلن السفير الكويتي في بغداد، أنه سيستأنف عمله خلال السبعة ايام المقبلة،مشيراً الى انه تم تأجير مقر للسفارة ويجري الان تجهيزها داخل المنطقة الدولية (الخضراء).

وقال السفير الكويتي علي المؤمن لوكالة كردستان للأنباء "سأستأنف عملي خلال سبعة ايام بعد ان يتم تجهيز مقر السفارة الجديد بالاحتياجات المكتبية والكهربائية ومستلزمات العمل".

واضاف أن "السفارة ستفتح ابوابها خلال اسبوع وساعود الى بغداد لاستئناف عملي بشكل طبيعي بعد ان أزيل العائق الوحيد المتمثل بعدم توفر المقر الملائم للسفارة الكويتية".

وتابع أن "الحكومة الكويتية والعراقية تعملان على حل المشاكل العالقة بين الطرفين عن طريق الحوار و المرونة وعدم تصلب المواقف التي تربك العلاقة التاريخية بين البلدين".

ودعا رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في حديث له مع وكالة كونا الكويتية أول من أمس الى بناء ثقة متينة للعلاقات بين العراق ودولة الكويت لا تهتز امام اي تغيير ،مؤكدا ان زمن المغامرات ولى ولن يسمح العراق اليوم بأي اعتداء من أي جهة على الكويت.

وشهدت العلاقات بين بغداد والكويت ، تحسنا ملموسا في السنوات القليلة الماضية اذ بدا وكانها تتجاوز تداعيات اجتياح نظام صدام للكويت عام ١٩٩٠.

واعادت الكويت فتح سفارتها في العراق عام ٢٠٠٨ بعد نحو ١٩ عاما من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بينما اعيد فتح السفارة العراقية في الكويت عام ٢٠١٠.

وشرع الجانبان بتشكيل لجان مشتركة لحل المشاكل القائمة بينهما ولاسيما مشكلة تعويضات حرب غزو الكويت من قبل نظام صدام حسين في ١٩٩١، وترسيم الحدود، والمفقودين الكويتيين، والحقول النفطية المشتركة، وغيرها.

وكان العراق أعلن عن عزمه بناء ميناء الفاو الكبير منذ عام ٢٠٠٥، حيث وضع حجر الأساس له في نيسان/ ابريل عام ٢٠١٠، قبل عام من إعلان الكويت بناء ميناء مبارك، إلا انه لم يشرع في عملية التنفيذ حتى الآن.

فيما وضعت الكويت في نيسان/ابريل حجر الاساس لبناء ميناء "مبارك الكبير" في جزيرة بوبيان التي تقع في اقصى شمال غرب الخليج العربي، وتعد ثاني اكبر جزيرة في الخليج (٨٩٠ كلم مربع) بعد جزيرة قشم الايرانية.

ويرى خبراء عراقيون ان الميناء سيجعل الساحل الكويتي يمتد على مسافة ٥٠٠ كلم، بينما سينحصر الساحل العراقي في مساحة ٥٠ كلم، محذرين من ان المشروع قد يتسبب بأزمة سياسية جديدة بين البلدين الجارين على اعتبار انه سيؤدي الى "خنق" المنفذ البحري الوحيد للعراق

الصدر يدعم الاقاليم ضمن الضوابط

□ بغداد / المدى

دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، امس، إلى البدء بحوار سلمي وهادف بين الداعين للأقاليم والرافضين لها، وفي حين أكد أنه مع تشكيل الأقاليم إذا ما تم ذلك ضمن الضوابط العامة، حذر من استعمال العنف والدكتاتورية مع الداعين لذلك.

وقال مقتدى الصدر رداً على سؤال وجهه أحد أنصاره بشأن الأقاليم، لاسيما مع وجود المحتل، تلقت (المدى) نسخة منه، إن "على الداعين لإقامة الإقليم والرافضين له الاجتماع للوصول إلى نتيجة من خلال الحوار السلمي الهادف".

وأضاف الصدر "انتظرت هذا السؤال طويلاً خصوصاً بعد أحداث محافظة ديالى الحبيبة"، مشيراً إلى أن "المنتمين لتلك المحافظة إذا ما كانوا يرومون جعلها إقليماً ضمن الضوابط العامة فأنا اتفق معهم لا مع عدوهم". وتابع زعيم التيار الصدري، وإن "كانوا يرومون أموراً سياسية أو خلخلة النظام والسلام فأنا ضدهم"، مستدركاً "لكن أحذر من استعمال العنف معهم أو العنف السياسي والدكتاتورية ضدهم".

يذكر أن ديالى، شهدت تظاهرات في العديد من مناطقها احتجاجا على إعلان غالبية أعضاء مجلس المحافظة تحويلها لإقليم، كما عمد المتظاهرون إلى قطع الطرق الرئيسة فيها.

وصوت مجلس محافظة ديالى في (١٢ كانون الأول ٢٠١١)، بغالبية أعضائه على إعلان المحافظة إقليماً إدارياً واقتصادياً، فيما وقع غالبية أعضائه طلباً رسمياً موجهاً إلى الحكومة الاتحادية بشأن القرار، في حين أكد نائب رئيس المجلي صادق الحسيني، أن القرار اتخذ من دون موافقة هيئة الرئاسة، معتبراً أن الوقت الراهن "غير مناسب" لمثل هذا الإجراء.

وكان النائب الأول لمحافظ ديالى أكد في (١٤ من كانون الأول الحالي)، أن قرار مجلس المحافظة بإعلانها إقليما إداريا واقتصاديا "متسرعا وغير مدروس"، مشيرا إلى أن ما يطبق في صلاح الدين والأنبار لا يمكن تطبيقه في ديالى، لافتاً إلى أن طريقة إعلان القرار "الاستفزازية" حركت الناس للخروج إلى شوارع بعفوية لرفضه.

وهددت قائم مقامية قضاء الخالص التابع لمحافظة ديالى في (١٣ من كانون الأول)، بالانفصال والانضمام إلى العاصمة بغداد في حال أصر المجلس على تمرير قرار إعلان المحافظة إقليماً مستقلاً إدارياً واقتصادياً، وأعلن عن تعليق الدوام في الدوائر الحكومية وتعطيل المدارس احتجاجا على القرار.

العراق يجذب المهجرين ثم يصدهم

□ عن : نيويورك تايمز

لاجئون عراقيون في الخارج... ارشيف

عاد علي الصبيحي –٢٦ عاما– من مهجر عائلته في الولايات المتحدة وهو يتمنى أن يعثر على معنى لحياته في العراق الجديد. انه يدير مجموعة من المدارس الأهلية في بغداد، يمولها من الأموال التي كسبها كمترجم يعمل مع الجيش الأميركي. و قد اعتاد الإعلان عن مدارسه على الجدران الكونكريتية الباقية من أكثر أيام الحرب دموية. كمواطن أميركي ومستخدم مع الجيش الأميركي سابقا فقد ظل خائفا على حياته، لكنه كعراقي ومسلم فانه يجد الحياة هنا في العراق أسهل من حياة عائلته في لنكولن– نبراسكا، حيث تنتشر النوادي الماجنة ومحال المشروبات الكحولية. يقول علي وهو يقف إلى جانب الكتب الدراسية التي تحيط به في إحدى مدارسه في منطقة الدورة ببغداد "إلى جانب الوضع الأمني، فان الحياة أكثر بساطة هنا واستطيع ان أتفهم الناس بشكل أفضل".

هربت عائلة الصبيحي من عراق صدام عام ١٩٩٩ عندما كان والده مطاردا بسبب معارضته للنظام. بعدها استبشرت العائلة عند اجتياح أميركا للعراق، ثم راحت ترقب الحرب التي كان من المؤمل ألاّ تطول كثيرا. لكن بمرور الوقت أصبح مستقبلها قاتما حيث صارت أميركا حذرة من المسلمين المتواجدين فيها ومن الصدمات الاقتصادية بحيث راحت تعاقب المهاجرين وغير المهاجرين على حد سواء. الآن ومع رحيل آخر القوات الأميركية من العراق، فان اللحظة الفاصلة للولايات المتحدة قد صارت نقطة تحول عاطفية بالنسبة للعائلة. الشقيق الأصغر للسيد علي لا يريد مغادرة الولايات المتحدة وشقيقته غير متأكدة من إمكانية البقاء هناك، أما الشقيقتان الاخريتان فأنهما تراوغان. والدتهم لا زالت في العراق لمساعدة علي في تأسيس مدارسه التي سوف تعيل العائلة في نبراسكا، أما والده فانه لم يتزحزح عن موقفه "أنا مواطن أميركي، وديننا يقول إن وطنك هو المكان الذي تلقى فيه الترحيب".

أسس علي مدرسته في بيت فخم في الدورة يقع على الطريق العام قرب احدى نقاط التفتيش. كانت هذه المنطقة تعج بالمسيحيين إلا ان معظمهم رحل خلال الاقتتال الطائفي الذي بلغ ذروته عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ . يقول علي انه عاد أصلا إلى العراق في ٢٠٠٤ من اجل المال حيث كان يكسب حوالي عشرة آلاف دولار في الشهر كمترجم . يقول ان الخيارات محدودة في الولايات المتحدة. حيث كان عليه – كخريج دراسة اعدادية– اما العمل في مطاعم مكدونالدز او ان يحذو حذو الكثير من المهاجرين في تأسيس شركة. عمل مع صهره في ادارة محل صغير الا انهما توقفا بسبب ارتفاع الضرائب. و اشار الى امه، هيفاء ، وقال إنها وجدت عملا متواضعا هناك برغم أنها كانت مديرة مدرسة في العراق.

لم تكن عودته سهلة. لقد سلبت الحرب الطائفية حياة ثمانية من عائلته الواسعة. لم يكن يعرف شيئا عن خلفيته حتى تقدم بطلب ليعمل مترجما –لقد كان أبوه شيعيا وأمه سنية. لم يكن يستطع الخروج من البيت ليلا كي يشتري السكائرمن دون ان يسبب القلق لأمه التي تعرف جيدا بان المترجمين الذين عملوا مع الاميركان مستهدفون باعتبارهم خونة. أما عائلته في لنكولن فإنها تعيش في بيت مريح في إحدى النواحي، في عالم بعيد عن خرائب العراق.

■ ترجمة/عبدالخالق علي